الأمم المتحدة

A/70/870

الجمعية العامة

Distr.: General
11 May 2016
Arabic
Original: Russian

الدورة السبعون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية أوسيتيا الجنوبية والموجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

وأرجو ممتنا تعميم هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) ف. تشوركين

180516 130516 16-07676 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية أوسيتيا الجنوبية وموجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدول الأعضاء في مجلس أوروبا

لقد دأبت جورجيا، سنويا منذ عام ٢٠٠٩، على تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة عن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ولا يتضمن نص ذلك القرار الذي تفرضه جورجيا على المجتمع الدولي أي إشارة إلى أن سبب ظهور هؤلاء اللاجئين والمشردين داخليا هو الحروب التي شنتها جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. كما لا توجد أي إشارة في النص إلى أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأوسيتيين أصبحوا لاجئين نتيجة للتطهير العرقي في جورجيا، وأن السلطات الجورجية لم تفعل شيئا منذ ذلك الحين لحل مشاكل اللاجئين.

وتظل مسألة اللاجئين تمثل واقعا مريراً تعيشه عدة أجيال في أوسيتيا الجنوبية على مدى السنوات المائة الماضية. وقد بدأت تلك المسألة في حزيران/يونيه ١٩٢٠ عندما قامت القوات الجورجية بمذبحة وحشية وأشعلت النيران في بلدنا بأسره لرفضه الاعتراف بسلطة جورجيا التي قررت الانفصال عن روسيا وأخذ الأراضي الأوسيتية معها. ومن ثم وقع الآلاف من الأوسيتيين ضحايا للإبادة الجماعية. وتعين على كل الذين ظلوا أحياء تقريبا من سكان أوسيتيا الفرار عبر ممرات سلسلة جبال القوقاز الكبرى إلى الأراضي الروسية. وعملت لجنة إعادة التوطين التي أنشأتها الحكومة الجورجية بلا كلل خلال عدة شهور من أجل إجلاء جميع الأوسيتيين من إقليم أوسيتيا الجنوبية ونقل فلاحين جورجيين إلى الأراضي الأوسيتية، حيث وزعت عليهم الممتلكات المنقولة وغير المنقولة المصادرة من الأوسيتيين[(١)].

ولم يتمكن اللاجئون الأوسيتيون من العودة إلا بعد مضي سنة، أي في عام ١٩٢١، بعد دخول الجيش الأحمر إلى جورجيا. ثم قام البلاشفة بتقسيم أوسيتيا، حيث سلموا المنطقة الجنوبية إلى جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية، في حين ظلت المنطقة الشمالية جزءا من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية. وقد مُنحت أوسيتيا الجنوبية مركز الحكم الذاتي ضمن جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية، ولكن ذلك المركز لم يوفر حماية كافية للحقوق الوطنية للأوسيتيين الذين عانوا من التمييز والقمع الوحشي من قبل

(١) The genocide of the Ossetians: 1920. Documents and materials. Tskhinval, 2009, pp. 81-83.

سلطات جورجيا السوفياتية ذات النزعة القومية. وفي النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين، أُرغم نحو ١٠ في المائة من السكان الأوسيتيين في المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي على الانتقال إلى أوسيتيا الشمالية، وبذلك أصبحوا مشردين قسرا.

وفي نهاية الثمانينات، كانت النزعة القومية المتطرفة آخذة في الازدياد في جورجيا، وكان أحد شعاراتها المعتادة هو ”جورجيا للجورجيين“. وصدرت دعوات صريحة إلى طرد كل الأوسيتيين وغير الجورجيين من البلد، وإلغاء مركز الحكم الذاتي، ومنع غير الجورجيين من إنجاب أكثر من طفلين، وحظر استخدام اللغات غير الجورجية في أماكن العمل والتعليم. وقوبلت محاولات أوسيتيا الجنوبية لإرساء ضمانات قانونية لمركز الحكم الذاتي الذي تتمتع به برفض قاطع، وأُطلقت حملة لإلغاء ذلك المركز.

وسرعان ما انتقل القوميون الجورجيون من الإعلانات السياسية بشأن المسألة إلى القيام بأعمال عنف. وأسفر تصاعد العنف المسلح ضد الأوسيتيين، ليس في إقليم أوسيتيا الجنوبية وحسب، ولكن أيضا داخل جورجيا نفسها، عن تدفق اللاجئين الذين اضطروا للفرار من المسلحين الجورجيين. وأُرغم الأوسيتيون من مقاطعة بورجومي في جورجيا على عبور الممرات الجبلية والتماس اللجوء في أرمينيا. واختفى مئات الأوسيتيين دون أثر في الأراضي الجورجية.

وحتى الأوسيتيون في أوسيتيا الجنوبية بدأوا يتعرضون للمضايقة في القرى المختلطة السكان. وقام جيرانهم الجورجيون، وقد تأثروا بالدعاية، وبدعم مسلح من تبليسي، بإرغام الأوسيتيين على هجر مساكنهم التي تعرضت بعد ذلك للنهب والحرق أو استولى عليها الجورجيون، تماما كما حدث في عام ١٩٢٠. وقامت عصابات من المسلحين الجورجيين بمهاجمة القرى الأوسيتية وارتكاب المذابح بحق السكان الأوسيتيين وإحراق بيوتهم. ومن المؤسف أن تلك الأحداث لم تحظ بالاهتمام الكافي من المجتمع الدولي و لم تتم إدانة تلك الجرائم على النحو الواجب. وفر أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ أوسيتي من جورجيا والبلدات الأوسيتية في أوسيتيا الجنوبية في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ووجدوا الملجأ، تماما كما حدث في عام ١٩٢٠، في أوسيتيا الشمالية وكيانات أخرى في الاتحاد الروسي.

وشكلت أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية للأوسيتيين التي ارتكبتها جورجيا مصدرا لقلق بالغ. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢ قام الاتحاد الروسي، الذي لم يسعه أن يقف مكتوف الأيدي، بممارسة كل ما بإمكانه من نفوذ سياسي لحمل جورجيا على وقف العنف المسلح. ونص الاتفاق بشأن مبادئ تسوية النزاع بين جورجيا وأوسيتيا[٢]

(٢) *Rossiyskaya gazeta*, No. 145, 26 June 1992.

(اتفاق سوتشي)، الذي وُقّع في سوتشي في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، على وقف إطلاق النار، وإنشاء قوة ثلاثية لحفظ السلام (ضمت الاتحاد الروسي وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا)، وبدء المفاوضات من أجل عودة اللاجئين. ومع ذلك، فإن عدد الأوسيتيين الذين عادوا إلى جورجيا واستعادوا ممتلكاتهم، خلال السنوات اللاحقة، لم يبلغ الآلاف أو حتى المئات. واستخدمت القوات الجورجية جميع أنواع الحيل لحرمان الأوسيتيين من الحق في العودة إلى ممتلكاتهم المصادرة.

وعلى الرغم من ذلك، أقرت السلطات الجورجية بوجود مسألة اللاجئين الأوسيتيين. وأشار إدوارد شيفرنادزه، الرئيس السابق لجورجيا، إلى هذه المسألة في عدة مناسبات. وخلال المفاوضات للتوصل إلى تسوية العلاقات بين جورجيا وأوسيتيا، اتُّخذت بعض الخطوات لحل مشاكل اللاجئين. ووفقا للبيان الذي أُدلى به في أعقاب الاجتماع الذي عُقد بين رئيس جورجيا إدوارد شيفرنادزه، ورئيس جمهورية أوسيتيا الجنوبية، لودفيغ تشيبيروف، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لاحظ الطرفان مع الارتياح أن بعض التقدم قد أُحرز خلال السنة الماضية بشأن مسألة عودة اللاجئين. وأكد الجانب الجورجي مرة أخرى استعداده لتيسير عودة الأسر الأوسيتية التي أُجبرت على مغادرة مناطق جورجيا التي تقع خارج منطقة النزاع بسبب الأعمال غير القانونية التي اتُّخذت ضدها. وتم الاعتراف بأن عام ١٩٩٨ ينبغي أن يكون عام عودة اللاجئين والمشردين قسرا إلى أماكن إقامتهم السابقة، وأن نقلهم يتعين الاضطلاع به في إطار لجنة المراقبة المشتركة[٣].

وبموجب اتفاق ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، أنشأت الأطراف لجنة للمراقبة المشتركة بشأن تسوية النزاع بين جورجيا وأوسيتيا. وشكلت لجنة المراقبة لجنة مخصصة في عام ١٩٩٧ لدعم العودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين قسرا نتيجة للنزاع بين جورجيا وأوسيتيا واعتمدت إجراء لعودتهم الطوعية إلى أماكن إقامتهم الدائمة السابقة[٤]. وفي سياق الجهود التي بذلتها لجنة المراقبة المشتركة، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عادت عدة مئات من الأسر الجورجية (بصفة رئيسية إلى مقاطعة زانور) بحلول عام ٢٠٠٤، بينما لم تعد سوى بضع عشرات من الأسر الأوسيتية إلى جورجيا. ولم تتمكن سوى أربعة فقط من تلك الأسر الأوسيتية من البقاء في جورجيا، في حين أُرغمت البقية على العودة إلى أوسيتيا الشمالية أو الجنوبية بسبب الافتقار إلى أدنى قدر من الظروف المعيشية اللازمة لها في جورجيا والتهديد المستمر لأمنها. والأسباب الرئيسية لعدم عودة الأوسيتيين

(٣) *Yuzhnaya Ocetiya*, No. 65 (4771), 17 November 1997.

(٤) البروتوكول رقم ٧ الصادر عن اجتماع لجنة المراقبة المشتركة المعقود في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧ بشأن تسوية النزاع بين جورجيا وأوسيتيا.

إلى جورجيا كانت ولا تزال تتمثل في ما يلي: انعدام الضمانات الأمنية، وعدم التمتع بالحق في العودة إلى المنازل التي تم الاستيلاء عليها، وانعدام آفاق العمل وانعدام الفرص في تلقي التعليم بلغتهم الأصلية أو باللغة الروسية.

وتحت ضغط من المجتمع الدولي، أفادت السلطات الجورجية خلال عدد من السنوات عن إعداد مشروع قانون يتعلق برد الممتلكات ودفع التعويضات لضحايا النزاع في منطقة أوسيتيا الجنوبية السابقة المتمتعة بالحكم الذاتي في إقليم جورجيا. وأُجيز القانون في عام ٢٠٠٦، ولكن لم تتلق أي أسرة أوسيتية تعويضا أو جرى تأييد حقها في الممتلكات المصادرة بموجب ذلك القانون.

وخلال السنوات اللاحقة كلها، لم يتلق الأوسيتيون اللاجئون والمشردون قسرا أي مساعدة إلا من سلطات الاتحاد الروسي وأوسيتيا الشمالية، وهي الكيان في الاتحاد الروسي الذي استقبل تدفقات اللاجئين الرئيسية، والسلطات في جمهورية أوسيتيا الجنوبية، وكذلك، بقدر محدود، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبفضل تلك المساعدة، تمكن معظم اللاجئين من الاستقرار تدريجيا في مناطقهم الجديدة، إلا أنهم لم يحصلوا على أي تعويض من جورجيا عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم.

وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، نظمت الأجهزة الخاصة الجورجية سلسلة متتالية من الأعمال الإرهابية البشعة وجرائم القتل ضد الأوسيتيين لدفعهم إلى القيام بأعمال انتقامية. وعندما فشلت القوات الجورجية في تحقيق ذلك الهدف، قامت في ليلة ٨ آب/أغسطس بتنفيذ هجوم مسلح على أوسيتيا الجنوبية[٥]. واستقبلت أوسيتيا الشمالية مرة أخرى تدفقات من اللاجئين. وأحصت الأجهزة في أوسيتيا الشمالية أكثر من ٣٥ ٠٠٠ لاجئ أوسيتي عبروا الحدود خلال الحرب في شهر آب/أغسطس، كان معظمهم من المسنين أو النساء المصحوبات بأطفال.

وبعد بضعة أيام من بدء غزو أوسيتيا الجنوبية، أوقفت القوات الروسية تقدم الطرف المعتدي وأجبرته على وقف القتال. وبدأ اللاجئون الأوسيتيون في العودة، وقد عاد الآن معظم أولئك الذين تشردوا بسبب الحرب التي جرت في عام ٢٠٠٨. وعاد أيضا بضعة آلاف من السكان الناطقين باللغة الجورجية إلى أوسيتيا الجنوبية (التي يبلغ مجموع سكانها ٥٣ ٥٠٠ نسمة)، وإلى مقاطعة لينينغورسك التي تحررت من الاحتلال الجورجي،

(٥) بعد إجراء تحقيق، فإن اللجنة المستقلة الخاصة المُنشأة بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والتي ترأسها السيدة هايدي تاغليافيني، قامت بنشر تقريرها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأكدت فيه أن جورجيا هي التي بدأت الحرب (انظر تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق عن النزاع في جورجيا، التقرير، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، المجلد الثاني، الصفحة ٢٠٩).

وهو الاحتلال الذي دام من عام ١٩٩٢ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهناك بعض الأشخاص الذين ينتمون إثنيا إلى جورجيا والذين أجلتهم السلطات الجورجية من منطقة يفترض أنها منطقة نشاط عسكري قبل الغزو، إلى جانب المقاتلين المحليين الذين شاركوا في الهجوم على أوسيتيا الجنوبية ثم فروا إلى جورجيا، لا يزالون مشردين.

وتم لأول مرة تناول مسألة اللاجئين على الصعيد الدولي في محادثات جنيف التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بموجب خطة ميدفيديف – ساركوزي. وعقد عدد من الاجتماعات المثمرة في ذلك المنتدى في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حيث بدأ المشاركون في مناقشة نُهُج مختلفة لمعالجة مسألة اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٩، اقترح الجانب الأوسيتي الجنوبي من جانب واحد مبادرة لعودة اللاجئين إلى منطقة لينينغورسك. بيد أن الجانب الجورجي انتقد تلك المبادرة ورفضها.

وبدلا من استمرار العمل على حل مسألة اللاجئين المعقدة والمتعددة الأبعاد، عمدت جورجيا في عام ٢٠٠٩ إلى تسييس المسألة بتقديم مشروع قرار للجمعية العامة بشأن اللاجئين والمشردين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهو عمل ظلت تكرره سنويا منذ ذلك الحين. ويقوم النص المسيَّس بشدة لذلك القرار، الذي فرضته السلطات الجورجية المجتمع الدولي، على التلاعب بالقضية الإنسانية. وعوضا عن محاولة حل المشكلة الإنسانية، ينم النص عن سعي جورجيا إلى تحقيق هدف سياسي، وهو الإعلان عن ”سلامة إقليمية“ معدومة لجورجيا داخل حدود جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفياتية السابقة.

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطات الجورجية بتسييس مسألة اللاجئين وتعيد التأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية، فإنها تقوم في الواقع بمنع إمكانية وصول تلك المساعدات وإعاقة الاتصالات بين ممثلي المنظمات الدولية واللاجئين من جورجيا الموجودين الآن في أوسيتيا الجنوبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، توصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسلطات أوسيتيا الجنوبية إلى اتفاق بشأن زيارة ممثلين عن المفوضية إلى أوسيتيا الجنوبية، لإجراء تقييم لحالة اللاجئين الذين يعيشون في مساكن جماعية في ذلك البلد والنظر في تقديم مساعدات إنسانية إضافية لهم. ومع ذلك، وفي اللحظة الأخيرة، اضطُر الممثلون إلى تأجيل الزيارة بسبب تدخل جورجيا في الأمر.

وتدعو أوسيتيا الجنوبية إلى عدم تسييس مسألة اللاجئين الإنسانية الهامة. ولا تبيح تشريعات البلد أي تمييز ضد المواطنين على أساس الانتماء الإثني أو الدين. وتتاح لسكان الجمهورية فرص متكافئة في الحصول على الخدمات الحكومية دون اعتبار للانتماء الإثني. وتوجد مدارس في أوسيتيا الجنوبية يمكن فيها للتلاميذ من الأقلية الجورجية تلقي التعليم الابتدائي والثانوي باللغة الجورجية. ويتمتع جميع المواطنين بالحق في العودة إلى البلد، بغض

النظر عن انتمائهم الإثني. وفي الوقت نفسه، فإن الممارسة المباشرة لذلك الحق سيحددها بقدر كبير النهج الذي سيتبعه الجانب الجورجي إزاء مسألة السكان ذوي الأصل الأوسيتي الذين وقعوا ضحايا للتطهير العرقي من جانب جورجيا.

وتدعو أوسيتيا الجنوبية إلى إيجاد حل متسق وتدريجي لهذه المشكلة وفقا للقانون الدولي، ومع مراعاة الحالة الراهنة في المنطقة. ويجب أن تناقش هذه المسائل في محفل يتم فيه تمثيل كل من جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بحيث يتسنى اتخاذ قرارات متوازنة وسليمة حقا، بما في ذلك القرارات بشأن اللاجئين. والمحفل الوحيد الممكن في الوقت الحاضر هو المنصة التي وفرتها محادثات جنيف بشأن الأمن والاستقرار في جنوب القوقاز. ومع ذلك، تقوم جورجيا في الجمعية العامة بتسييس مسألة اللاجئين والمشردين قسرا، وهو ما يقوض العمل الجاد الذي تم في جنيف بشأن هذه المسألة. وإذا آثرت جورجيا جلب النقاش بشأن مسألة اللاجئين إلى هيئة دولية ذات حجية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن أوسيتيا الجنوبية تصر إذاً على ضرورة منح ممثليها الفرصة لعرض موقفهم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وللأسف، حُرم الجانب الأوسيتي الجنوبي من فرصة التواصل مع اللجان الرئيسية للجمعية العامة ومع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ذلك لأن وزارة خارجية الولايات المتحدة، فيما يمثل إساءة استخدام لمركزها بوصفها البلد المضيف للأمم المتحدة، ترفض الإذن بدخول الممثلين الرسميين لجمهورية أوسيتيا الجنوبية إلى الولايات المتحدة.

ونحن ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معالجة هذه الممارسة التمييزية التي تتعارض مع الأعراف الدولية القائمة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة ليتسنى للممثلين الأوسيتيين الدخول إلى الولايات المتحدة وأن تتاح لهم فرصة الوصول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك لكي يتمكنوا من عرض موقف جمهورية أوسيتيا بشأن مسألة اللاجئين قبل التصويت في الجمعية العامة بشأن مسألة لاجئي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

نيسان/أبريل ٢٠١٦